

THE PE ENT SS O OF THE
EPUBLIC TO THE UNITED ONS - YORK

رية العربية
الأمم المتحدة

بيان

وفد الجمهورية العربية السورية

المستشار

وسام عجيب

issa eeb

حول البند 141

"الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١"

" propose rogra u get 202 "

السيد الرئيس،

أتوجه بداية بالشكر للسيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على عرض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢١. كما أشكر السيد عبد الله بشار بونغ، رئيس اللجنة الاستشارية، لشئون الإدارة والميزانية لعرض تقرير اللجنة ذي الصلة.

السيد الرئيس،

ينضم وفد بلادي إلى بيان مجموعة ٧٧ والصين بشأن البنددين ١٤١ و ١٤٢ من جدول الأعمال، واسمحوا لي أن أدلّي باللاحظات التالية بصفتي الوطنية:

تولى حكومة ١ العربية السورية، بصفتها عضواً مؤسساً في منظمة الأمم المتحدة، اهتماماً كبيراً لعمل هذه المنظمة التي أنشأت أساساً لخدمة مصالح الشعوب وحمايتها من ويلات الحروب وتحقيق الاستقرار والتنمية لها، مع الاحترام الكامل لسيادة الدول ووحدة وسلامة أراضيها واستقلال قرارها السياسي. وإنطلاقاً

[REDACTED]

فيه حكومة بلادي ترفض جملة وتفصيلاً إنشاء ما يسمى "IIM" ، أو تمويلها من الميزانية العادلة للأمم المتحدة، فإنها تحدد رفضها المطلق لكل ما ورد بشأن هذه " الآلية" في تقريري الأمين العام واللجنة الاستشارية للعام ٢٠٢١ . وتؤكد على عدم قبولها أو إعترافها بأي من ولايات أو أنشطة هذه الآلية غير الشرعية التي تم إنشاؤها بالقرار غير التوافيقي للجمعية العامة رقم ٢٤٨/٧١ ، دون التشاور أو التنسيق مع الحكومة السورية، حكومة البلد المعنية ، دون الحصول على مصادقتها. وفي خاتمة ملائكة الأمانة المراجعة، يؤكد فـ

الحكومة السورية

١١ و ٢٢ على أنه لا ولية للجمعية العامة في إنشاء جهاز تحقيق أو جهاز قضائي أو مثل ما يسمى "IIM" باعتبار أن هذه الولاية منوط بها حصرياً بمجلس الأمن.

إن حكومة العربية السورية، لم ولن تعامل مع ما يسمى "IIM" ، وهي غير معنية بأي شكل من الأشكال بتمويلها. وبدون موافقة البلد المعني وتعاونه، لن تسفر هذه الآلية عن أية نتائج ملموسة. فهذه الآلية تخدم مصالحها فقط، ومصالح الدول التي وقفت خلف إنشائها، ولا تخدم مصالح الشعب السوري.

السيد الرئيس،

يؤكد وفد بلادي مجدداً دعمه لتوفير الموارد الالازمة والكافية لرکائز السلام والأمن من أجل الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المنشودة، فبدون سلام واستقرار لا توجد تنمية. والسلام والاستقرار لا يأتيان إلا من خلال وقف انتهاكات بعض الدول لمبادئ ومقاصid الأمم المتحدة لا سيما مبدأ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهنا يود وفد بلادي وبالإشارة إلى تقرير السيد الأمين العام حول التقديرات المقترحة لتمويل هيئة الأمم المتحدة مراقبة الهدنة "الأنتسو" التأكيد على المسائل التالية:

ثانياً: "الأنسو" ، هي بعثة ذات طابع عسكري بحت، ليس لديها أي طابع دبلوماسي أو سياسي. ويفتقر

إلى إثباتات تدل على أن البعثة كانت مكلفة بـ [REDACTED]

[REDACTED]